العدد التاسع

2025. 03 .01

HUMAN JOURNAL

هيومان جورنال

الهيئة الأوروبية الدولية للتنمية وحقوق الإنسان
✨ تهنئكم بحلول شهر رمضان المبارك ✨

بمناسبة هذا الشهر الفضيل، تتقدم الهيئة الأوروبية الدولية للتنمية وحقوق الإنسان بأسمى آيات التهاني والتبريكات للمسلمين في جميع أنحاء العالم، راجين أن يعم الخير والسلام، وأن يكون رمضان شهرًا للتسامح، والتضامن، ونشر قيم العدالة وحقوق الإنسان.

رمضان كريم وكل عام وأنتم بخير

منارة إنسانية للإعلام
Human Journal

تصدر شهرياً عن الهيئة الأوربية الدولية للتنمية و حقوق الإنسان

غير مخصصة للبيع

العدد التاسع 01. 03. 2025

رمضان الأمل والتغيير: قراءة في قضايا الإنسان العربي

مع إشراقة شهر رمضان المبارك، يسرنا أن نفتتح العدد التاسع من مجلتكم "هيومان جورنال"، متوجهين بأحر التهاني إلى المسلمين في كل مكان، آملين أن يحمل هذا الشهر معه بصيص أمل وسط التحديات المتلاحقة التي تواجه عالمنا العربي.

يأتي هذا العدد في مرحلة مفصلية، حيث تتشابك آمال الشعوب في مستقبل أفضل مع واقع سياسي معقد، يفرض تساؤلات جوهرية حول العدالة، والحرية، وحقوق الإنسان. فمن سوريا إلى العراق، ومن غزة إلى الأحواز، نقف عند محطات تختصر معاناة العقود الأخيرة، ونسلط الضوء على القضايا التي تحتاج إلى وعي جماعي وحلول جذرية.

سوريا.. ما بعد الهروب: هل تغير الواقع؟

بعد سقوط نظام الأسد، وجد السوريون أنفسهم أمام تحديات جديدة، فالماضي الأليم لم ينتهِ، والمستقبل لا يزال ضبابيًا. في هذا العدد، نناقش واقع السوريين بين العقوبات الأوروبية التي تعهّدت بتحقيق العدالة، لكن هل تحققت هذه الوعود؟ أم أنها ظلت حبرًا على ورق؟ كما نطرح سؤالًا جوهريًا: هل يمكن بناء سوريا جديدة بوعي سياسي حقيقي، أم أن الإرث الثقيل من الاستبداد والانقسامات لا يزال عائقًا أمام التغيير المنشود؟

أحمد الأحمد رئيس مجلس أدارة EICDHR e.V

أطفال المخيمات.. ماذا بعد هروب الأسد؟

على هامش المشهد السوري، يبقى الأطفال أكثر الفئات تضررًا، خصوصًا في مخيمات اللجوء، حيث يعانون من الفقر، والحرمان، وانعدام الاستقرار. بعد سقوط النظام، لم تتغير أوضاعهم كثيرًا، فماذا يحمل لهم المستقبل؟ وهل هناك خطط حقيقية لإعادة تأهيلهم وضمان حقهم في حياة كريمة؟

العراق.. الشباب في مواجهة التهميش

من سوريا إلى العراق، حيث لا تزال معاناة الشباب مستمرة، خاصة في ظل السياسات القمعية للحكومات المتعاقبة. تحت حكم الحاكم الجعفري، تفاقمت أزمة الشباب العراقي، وازدادت الفجوة بينهم وبين الدولة. في هذا التقرير، نرصد واقعهم، ونسأل: هل ما زال هناك أمل في إصلاح يعيد لهم حقوقهم المسلوبة؟

نكبة غزة.. بين العدوان والخذلان

في قسم القضايا الإنسانية، نسلط الضوء على المأساة المستمرة في غزة، حيث تواجه المدينة نكبة جديدة وسط تواطؤ دولي وصمت عربي مخزٍ. نناقش في هذا التقرير كيف تعيش غزة بين القصف والتجويع، وكيف أصبح الخذلان عنوانًا لموقف المجتمع الدولي تجاهها.

المرأة العراقية.. حقوق مسلوبة في ظل حكومات ما بعد 2003

بعد سقوط النظام العراقي السابق، كان من المفترض أن تشهد المرأة العراقية تحسنًا في حقوقها وحرياتها، إلا أن الواقع كان عكس ذلك تمامًا. بين العنف المجتمعي، والتهميش القانوني، والانتهاكات المستمرة، أصبحت المرأة العراقية تدفع ثمن الفوضى السياسية وانعدام الاستقرار. في هذا التحقيق، نسلط الضوء على حقوق المرأة المسلوبة، ونتساءل: هل من حلول تعيد لها مكانتها ودورها الحقيقي في المجتمع؟

القضية الأحوازية.. بين التهميش والصراع الدولي

في حوار خاص ضمن تغطيتنا للمؤتمر الدولي للأمن وتأثيراته على حقوق الإنسان 2025، نناقش القضية الأحوازية، ونسلط الضوء على معاناة الأحوازيين الذين يواجهون القمع والتهميش في ظل غياب الدعم الدولي. كيف يمكن لهذه القضية أن تجد طريقها إلى الحل وسط الصراعات الإقليمية المعقدة؟

قيصر.. الرجل الخفي وشهادة على الجرائم

في هذا العدد، نستذكر قضية "قيصر"، ذلك الرجل الذي خاطر بحياته لكشف جرائم لا تغتفر، ليكون شاهدًا على واحدة من أبشع الفصول في تاريخ الانتهاكات الإنسانية. كيف يمكن أن تساهم شهادته في تحقيق العدالة؟ وما هو دور المجتمع المدني في تعزيز مفهوم المواطنة الفعالة لمواجهة الأنظمة القمعية؟

التوازن بين الأمن وحقوق الإنسان.. تحديات المؤتمر الدولي 2025

في عالم يزداد اضطرابًا، تصبح قضايا الأمن وحقوق الإنسان على طرفي نقيض. في تغطيتنا الخاصة للمؤتمر الدولي حول الأمن وتأثيراته على حقوق الإنسان 2025، نناقش كيف يمكن تحقيق توازن عادل بين الحاجة إلى الأمن وضمان الحقوق الأساسية للأفراد، في ظل تزايد الرقابة الحكومية والقيود المفروضة على الحريات.

هذا العدد ليس مجرد رصد للأحداث، بل هو محاولة لفتح نوافذ الحوار، وتحليل القضايا بعيدًا عن السرد التقليدي. نأمل أن تجدوا في هذه الصفحات مساحة للتفكير والتفاعل، لأن التغيير يبدأ أولًا بالوعي.

أحمد الأحمد
رئيس مجلس أدارة EICDHR e.V

الأخبار 3-26
مقال رئيس التحرير 5
الزاوية القانونية 8
حوارات 10
قضايا إنسانية 12
الزاوية الفنية 13
المرأة 14-15
الطفل 16
الشباب 19
تقارير 20
تحت المجهر 22-24

هيومان جورنال

تصدر عن الهيئة الأوربية الدولية للتنمية و حقوق الإنسان

EICDHR

Germany
Luthericher Kirchhof.1
35037 Marburg
info@eicdhr.org
www.eicdhr.org

رئيس التحرير

أ. عادل قطف

نائب رئيس التحرير

ديانا شعبان

أعضاء هيئة التحرير

وليد سالم القدال
خالد البقيرات
ريم محمد عبيد
أحمد النعيمي
عبد القادر عبيد

التصميم و التنفيذ

EICDHR

المراسلات

humanjournal2023@gmail.com

أخبار EICDHR

عقدت الهيئة الأوروبية الدولية للتنمية وحقوق الإنسان مؤتمرًا دوليًا تحت عنوان "الأمن وانعكاساته على حقوق الإنسان"، وذلك بالتعاون مع تنفيذية دولة الأحواز، ومركز الرافدين الدولي للعدالة وحقوق الإنسان، والمركز الأوروبي العربي.

ناقش المؤتمر تأثير السياسات الأمنية على الحريات الأساسية، وسبل تحقيق التوازن بين متطلبات الأمن وحماية حقوق الإنسان في ظل التحديات الراهنة. كما شهد المؤتمر مشاركة نخبة من الخبراء والحقوقيين الذين سلطوا الضوء على قضايا حقوق الإنسان في مناطق النزاع، وقدموا توصيات لتعزيز آليات الحماية القانونية دوليًا.

شاركت الهيئة الأوروبية الدولية للتنمية وحقوق الإنسان في المؤتمر الدولي للعدالة الانتقالية في الجمهورية العربية السورية، وذلك عبر ممثلتها الأستاذة سمر الحسين.

وتأتي هذه المشاركة في إطار جهود الهيئة لتعزيز مبادئ العدالة والمساءلة، وتسليط الضوء على آليات تحقيق العدالة الانتقالية لضمان حقوق الضحايا وبناء مستقبل أكثر استقرارًا لسوريا. كما ناقش المؤتمر التحديات التي تواجه عملية العدالة الانتقالية، وسبل تعزيز التعاون الدولي لدعمها.

رئيس التحرير: عادل قطف

السوريون بين ذكريات الماضي الأليم ..... وهواجس المستقبل الغامض

رئيس التحرير عادل قطف

لطالما كانت سوريا واحدة من أكثر الدول العربية زخماً بالتاريخ فهي تشتهر بتنوعها الإجتماعي والثقافي ، كما أنها تعتبر موطن لأقدم الحضارات في الشرق، فمنها كانت بداية الزراعة وتدجين الحيوانات منذ 9000 سنة، وأولى التجمعات الحضارية للإنسان القديم، وكانت أساس النشاط البشري فيها حيث قامت الكثير من الحضارات، غير أن العقود الأخيرة حملت معها تحديات كبرى وضعت السوريين أمام واقع أليم يتقاطع فيه الماضي القاسي مع مخاوف المستقبل الغامض.

فمنذ استلام نظام الأسد السلطة، دخلت البلاد في مرحلة طويلة من الحكم الأمني القمعي، حيث أُغلقت الأبواب أمام الحريات السياسية، وضُيّقت فرص العمل، وتغلغل الفساد في جميع مفاصل الدولة. يعيش السوريون اليوم بين ذكريات الماضي الأليم وهواجس المستقبل الغامض. ففي ظل حكم الأسد، شهدت سوريا فترات من القمع والفساد وانعدام الفرص، مما جعل الحياة صعبة على الكثيرين

الماضي الأليم: استبداد السلطة وتفكك المجتمع

ونبدأ من القبضة الأمنية وتحكم النظام في مفاصل الحياة: فمنذ سبعينيات القرن الماضي، تحولت سوريا إلى دولة بوليسية بامتياز، حيث سيطرت الأجهزة الأمنية على تفاصيل الحياة اليومية للمواطنين، وفُرضت الرقابة على الصحافة والإعلام، وقُمعت أي أصوات معارضة، وانتشرت الاعتقالات التعسفية، ما خلق حالة من الخوف والتوجس المستمر بين السوريين.

أصبح الولاء للنظام شرطاً أساسياً للترقي في الوظائف والمناصب، في حين أُقصي كل من لا يثبت ولاءه المطلق، أي أن المنظومة الأمنية كانت تسيطر على كافة جوانب الحياة في سوريا، مما أدى إلى انتشار الفساد والمحسوبية، وأصبحت المؤسسات الحكومية تخدم مصالح القلة على حساب الأغلبية، وهو ما أدى بطبيعة الحال إلى شعور العديد من السوريين بالظلم والإحباط.

لم تكن الهيمنة الأمنية هي المشكلة الوحيدة، بل رافقها انتشار الفساد بشكل ممنهج، حيث أصبح الثراء مرتبطًا بالقرب من السلطة بدلاً من الكفاءة والعمل الجاد. احتكرت فئة محددة من رجال الأعمال المرتبطين بالنظام السوق الاقتصادية، بينما حُرم معظم السوريين من فرص العمل الكريمة، وعلى الرغم من غنى سوريا بتنوعها الطائفي والإثني، إلا أن النظام لعب على وتر الطائفية واستخدمها كأداة لبث الفرقة بين السوريين، مما زاد من التوترات الاجتماعية وخلق حالة من عدم الثقة بين أبناء الوطن الواحد.

هذه السياسة تركت أثراً عميقاً ما زال السوريون يعانون منه حتى اليوم، خصوصًا بعد الحرب وما خلفته من شرخ مجتمعي كبير، وهو ما تسبب في هجرة واسعة للعقول السورية إلى الخارج، بحثًا عن فرص لم تكن متاحة داخل البلاد.

الصورة من عادل قطف

الصورة من عادل قطف

هواجس المستقبل الغامض: هل يمكن بناء سوريا جديدة؟

إن أحد أكبر التحديات التي تواجه سوريا اليوم هو إعادة ترميم النسيج الاجتماعي الذي مزقته الحرب وسياسات التفرقة، وعلى الرغم من الدمار والآلام، لا تزال هناك بوادر أمل بأن السوريين قادرون على تجاوز خلافاتهم وإعادة بناء مجتمع متماسك. لكن تحقيق ذلك وإعادة بناء تلك الروابط يتطلب جهودًا كبيرة في المصالحة الوطنية، وتعزيز مفهوم المواطنة بعيدًا عن الانتماءات الطائفية والعرقية.

وهنا يتساءل العديد من أبناء الشعب السوري : هل ستنجح سوريا في تخطي العقبات أمام رسم مستقبل مشرق للسوريين؟ وكيف ستكون سوريا الجديدة في ظل التحديات الراهنة؟ هل سيتمكن السوريون من الحصول على فرص عمل بالتساوي بين كل الطوائف؟

نستطيع القول بأن مستقبل سوريا يتوقف على طبيعة النظام السياسي الذي سيتم بناؤه في المرحلة القادمة، فهل ستتجه البلاد نحو نظام قائم على العدالة والمساواة، أم ستبقى أسيرة لنفس النهج الاستبدادي؟ إن نجاح أي تحول ديمقراطي يتطلب إعادة بناء مؤسسات الدولة على أسس نزيهة، وضمان استقلال القضاء، وإرساء مبدأ تداول السلطة، حتى لا تتكرر المآسي السابقة.

ورغم التحديات الكبيرة التي تواجهها سوريا، هناك أمثلة على نجاحات فردية ومبادرات مجتمعية تهدف إلى تحسين الوضع. يتطلب تخطي العقبات التعاون بين جميع الأطراف والعمل على بناء مستقبل مشترك يشمل جميع السوريين.

من جهة أخرى فإنه وبعد أكثر من عقد على الحرب، أصبح الاقتصاد السوري في حالة يُرثى لها، حيث يعاني المواطن من ارتفاع الأسعار، وتدني مستوى المعيشة، وانعدام الفرص الوظيفية، السؤال المطروح هو: هل يمكن إعادة بناء اقتصاد يوفر فرصاً متساوية للجميع؟ لا شك أن تحقيق ذلك يتطلب إنهاء سيطرة النخب الفاسدة على مقدرات البلاد، وفتح المجال أمام استثمارات حقيقية تعيد بناء الاقتصاد بشكل عادل، وهو ما أشارت إليه الحكومة الإنتقالية في معظم جلساتها الحوارية ، كما أن مسألة تحقيق المساواة في فرص العمل تعتبر تحدياً كبيراً أمام أي حكومة ستقود المرحلة المقبلة وهو ما يطمح إليه معظم السوريين ، حيث يجب على سوريا العمل على إنشاء نظام اقتصادي يتيح للجميع فرص متكافئة بغض النظر عن انتماءاتهم الطائفية.

أستطيع القول بأنه لا شك أن المستقبل السوري لا يزال غامضاً، ولكن يبقى الأمل قائماً في قدرة السوريين على تجاوز المحن وبناء وطن يحترم حقوقهم ويوفر لهم حياة كريمة، فالطريق ليس سهلاً، لكن بالإرادة والعمل الجماعي، يمكن أن تتحول سوريا إلى دولة ديمقراطية مستقرة تعود لأبنائها الذين عانوا كثيرًا، ليعيشوا أخيرًا كما يستحقون، وهو العيش في دولة العدالة والمساواة التي تضمن حقوق ابناء شعبها دون أي معايير مزدوجة أو محسوبيات.

رئيس التحرير
الاستاذ : عادل قطف

فريق هيومان جورنال

"عادل قطف
صحفي وكاتب
سوري مقيم في
فرنسا، معد تقارير
تلفزيونية ومدير
عدة شبكات
، اخبارية
و رئيس تحرير
هيومان جورنال"

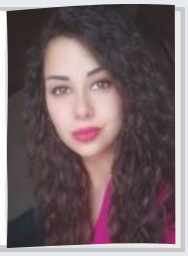

"ديانا أكرم
شعبان، من لبنان
صحفية ومحررة
وناشطة بحقوق
الإنسان و نائبة
رئيس تحرير
هيومان جورنال"

"ريم محمد عبيد
من سوريا
أدب عربي ورياض
أطفال فلسفة
منتسوري
ناشطة في حقوق
الإنسان
محررة في
هيومان جورنال"

"خالد البقيرات،
محامي سوري
مقيم في المانيا،
رئيس لجنة
مكتب حقوق
الإنسان في
EICDHR و محرر
في هيومان
جورنال"

"وليد سالم
القدال من
السودان
كاتب صحفي
منسق شراكات
لدى المنظمات
الدولية، و صحفي
في هيومان
جورنال"

"أحمد النعيمي،
من ألماني مدرس
لغة عربية، و محرر
و كاتب و مدقق
لغوي في هيومان
جورنال"

"عبد القادر عبيد،
سوريا مقيم في
المانيا،مصور و
ناشط في حقوق
الإنسان، مختص
في التسويق
والإعلام و صحفي
في هيومان
جورنال"

أحمد الأحمد

أحمد الأحمد/رئيس مجلس إدارة EICDHR

القانون الدولي في النزاع اليمني: تحديات راهنة ومسارات مستقبلية

يُعَد النزاع في اليمن أحد أكثر الأزمات تعقيدًا في العصر الحديث، حيث تتداخل فيه الأبعاد السياسية والإنسانية والقانونية. ومع استمرار الصراع، تبرز قضايا القانون الدولي كعامل حاسم في ضبط مسار النزاع والتقليل من تداعياته الإنسانية. ومن هذا المنطلق، تؤكد "هيومان جورنال"، الصادرة عن الهيئة الأوروبية الدولية للتنمية وحقوق الإنسان، التزامها بموقف الحياد إزاء الشرعية القانونية لاستخدام القوة المسلحة، انطلاقًا من إيمانها بأن دورها الأهم يتمثل في تعزيز احترام قوانين الحرب من قبل جميع الأطراف.

التحديات القانونية في النزاع اليمني

1. انتهاكات القانون الدولي الإنساني

يُعرِّف القانون الدولي الإنساني، لا سيما اتفاقيات جنيف لعام 1949 وبروتوكولاتها الإضافية، قواعد الحرب التي تحمي المدنيين والمقاتلين غير المشاركين في العمليات القتالية. ومع ذلك، يواجه اليمن خروقات جسيمة لهذه القوانين، من بينها:

• استهداف المدنيين والبنية التحتية، مما يؤدي إلى سقوط ضحايا أبرياء وعرقلة وصول المساعدات الإنسانية.
• استخدام الحصار كأداة حرب، مما يؤدي إلى تفاقم الأزمة الإنسانية وانتهاك حق السكان في الحصول على الغذاء والدواء.
• تجنيد الأطفال في النزاع المسلح، وهو ما يشكل انتهاكًا صارخًا لبروتوكول الأمم المتحدة الاختياري بشأن إشراك الأطفال في النزاعات المسلحة.

2. قضايا المسؤولية الجنائية الدولية

تطرح الانتهاكات في اليمن مسألة المحاسبة القانونية وفقًا لمبادئ القانون الجنائي الدولي، خاصة نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. وعلى الرغم من أن اليمن ليس طرفًا في هذه الاتفاقية، إلا أن مجلس الأمن الدولي قد يحيل القضية إلى المحكمة الجنائية الدولية لمحاسبة المسؤولين عن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية.

3. دور القانون الدولي لحقوق الإنسان

إلى جانب القانون الدولي الإنساني، تظل المواثيق الدولية لحقوق الإنسان إطارًا مهمًا لحماية المدنيين في اليمن. ومع ذلك، فإن استمرار النزاع أدى إلى تفاقم الانتهاكات الخطيرة، مثل:
• القيود المفروضة على حرية الصحافة والتعبير.
• الاعتقالات التعسفية والإخفاء القسري للناشطين والصحفيين.
• الانتهاكات الجسيمة لحقوق المرأة والأطفال في ظل الصراع المستمر.

4. تحديات إيصال المساعدات الإنسانية

يمثل القانون الدولي أداة أساسية في تنظيم المساعدات الإنسانية، لكن العراقيل السياسية والعسكرية تعيق وصول الإغاثة إلى المناطق الأكثر تضررًا. ويؤكد القانون الدولي أن عرقلة المساعدات الإنسانية تعد انتهاكًا جسيمًا، مما يستدعي ضغوطًا دولية لضمان وصول الإمدادات إلى المحتاجين دون قيود.

مسارات مستقبلية لتعزيز القانون الدولي في اليمن

• **تعزيز آليات المراقبة والمحاسبة:** ينبغي للمجتمع الدولي تكثيف الجهود لمحاسبة منتهكي القانون الدولي من خلال آليات محلية وإقليمية ودولية.

• **إشراك جميع الأطراف في حوار حول الامتثال لقوانين الحرب:** يمكن أن يسهم إشراك الفصائل المتنازعة في توعية المقاتلين بالقواعد الإنسانية في تقليل الانتهاكات.

• **تفعيل دور المنظمات الدولية والإقليمية:** من خلال إرسال بعثات تحقيق مستقلة وتعزيز التعاون مع الأمم المتحدة لضمان حماية حقوق الإنسان.

• **إعادة النظر في آليات إيصال المساعدات الإنسانية:** عبر تسهيل مسارات آمنة للإغاثة والضغط على الأطراف المتنازعة لتخفيف الحصار عن المناطق المتضررة.

مع استمرار النزاع اليمني، تبقى قضايا القانون الدولي عنصرًا أساسيًا في حماية حقوق المدنيين وضمان المساءلة. وفي هذا السياق، تدعو "هيومان جورنال" جميع الأطراف إلى الالتزام بقواعد الحرب، واحترام القانون الدولي الإنساني، والعمل على إنهاء معاناة المدنيين عبر حلول سياسية تحترم مبادئ العدالة وحقوق الإنسان.

وفي هذا الإطار، تواصل الهيئة الأوروبية الدولية للتنمية وحقوق الإنسان جهودها في رصد وتوثيق الانتهاكات، والمطالبة بتحقيقات دولية مستقلة لضمان المحاسبة والعدالة. كما تعمل الهيئة على تعزيز الوعي بالقانون الدولي الإنساني من خلال برامج تدريبية وورش عمل تستهدف الفاعلين في المجال الإنساني والحقوقي، بالإضافة إلى دعم المبادرات السلمية التي تسهم في وضع حد للمعاناة الإنسانية في اليمن، انطلاقًا من التزامها بحماية حقوق الإنسان وتعزيز سيادة القانون.

أحمد الأحمد رئيس مجلس إدارة EICDHR

EICDHR

European International Commission
for Development and Human Rights

عادل قطف

القضية الأحوازية في ظل المتغيرات الدولية: بين التهميش العربي والتحولات العالمية

على هامش المؤتمر الدولي للأمن وتأثيراته على حقوق الإنسان والذي عقد في مدينة ماربورغ الجامعية الألمانية تحت رعاية الهيئة الأوروبية الدولية للتنمية وحقوق الإنسان، حيث كان من أبرز القضايا التي ركز عليها المؤتمر، هو مناقشة الأزمات العالمية والإقليمية الملحة، وتأثيراتها على الأمن وحقوق الإنسان، إضافة إلى بحث الحلول الممكنة لهذه التحديات، أجرى رئيس تحرير مجلة هيومان جورنال الأستاذ عادل قطف عدة حوارات كان من أبرزها الحوار الذي استضافت فيه المجلة المستشار مفرح الشلاحي رئيس اللجنة القانونية الشرعية لدولة الأحواز العربية والذي تضمن النقاط التالية:

سيادة المستشار كيف تنظرون إلى القضية الأحوازية في الوقت الراهن خصوصا في ظل الانتشار المتسارع للتكنولوجيا ودور الإعلام الذي أصبح كبيرا جدا؟ هل استطاع القائمون على متابعة قرارات دولة الأحواز أو متابعة أمورها من حشد المجتمع الدولي لدعمهم في هذه القضية؟

في حقيقة الأمر خلال السنوات المنصرمة القليلة نجد أن الثورة التكنولوجية كان لها أثر كبير ومؤثر في قضايا عدة ليس بقضية الأحواز فحسب، بل في قضايا حقوقية وإنسانية عديدة وعلى كل الأصعدة.

ولكن الشيء المؤكد بأن الصوت الأحوازي اليوم بدأ يصل إلى مسامع أصحاب القرار، بدأ المجتمع الدولي يدرك بأن هناك شعب يستحق أن تكون له دولة ويكون له كيان ومستقبل، خصوصا أن كافة الشروط والمعطيات الدولية التي تؤسس بوجود دولة هي متوافرة في أقليم دولة الأحواز العربية. دولة الأحواز العربية كافة من يرفضونها هم أخوانا العرب.

إن دولة الأحواز العربية لديها امتداد على الشريط الساحلي الشرقي لدول مجلس التعاون الخليجي، وهي تعتبر بمثابة الدرع الحصين لهذه المنطقة، بالاضافة إلى ذلك تجمعنا مع الدول العربية كافة العناصر.

غيبت هذه القضية لعدة أسباب: منها القضية الفلسطينية وعدم وجود أفق آنذاك لهذه اللحظة.

أما بالنسبة لما نراه الآن فإن هذه القضية ستكون من القضايا البارزة على الساحة وسوف يسلط عليها الضوء، وسوف يكون هناك تحرك خصوصا مقارنة بما حدث اليوم وما أثلج صدورنا هو تحرر الشعب السوري العربي من غياثم هذا النظام الذي جثم على صدورهم خمسون عاما .

نجد اليوم أن الشعب السوري رسم الطريق والمسار الحقيقي لكل الدول التي يجب أن تنطلق من قرارات شعبية نابعة عن إرادة شعبها مباشرة .

سيادة المستشار، ذكرت أن دولة الأحواز لها حدود واسعة على دول مجلس التعاون الخليجي !
كيف تنظرون إلى موقف مجلس دول التعاون الخليجي من القضية الأحوازية من ناحية حقوق الأحوازيين في تحقيق تطلعاتهم بالنصر والحصول على حقوقهم في التعايش السلمي؟
حقيقة إن دول مجلس التعاون الخليجي هي جزء من جامعة الدول العربية ، كذلك دول مجلس التعاون الخليجي لها كيان سياسي مستقل ولها رؤى في مسألة الأحواز، وأعتقد أنه في المرحلة القادمة سوف يكون هناك دور كبير لهذه الدول في مؤازرة هذا الشعب من خلال الدعم المادي والدعم الاقتصادي والدعم الإعلامي.
الأمر متعلق بتاريخ وعروق قديمة ما بين أمراء هذه المنطقة والشيخ خزعل رحمة الله عليه الشهيد الذي استشهد من خلال الاغتيال المدبر من قبل شاه إيران، لذلك نجد أن مجلس التعاون وإن كان هناك بعض التحفظ في هذه المرحلة ولكن باعتقادي البسيط بأن دول مجلس التعاون هي داعم رئيسي لكل حق وعلى رأسهم الشعب الأحوازي.

سيادة المستشار كيف يمكن تحسين التعاون الدولي لتحقيق السلام في الشرق الأوسط؟
يجب أن يكون هناك تشريعات تتعلق بحقوق الإنسان ، يجب أن يكون هناك دساتير تحترم الإنسان تحترم كيان الإنسان، تحترم الطفل، تحترم المرأة، فمن خلال هذه التشريعات سوف يكون لدينا أفق كبير حتى نتمكن من أن نواكب كافة هذه الدول، نحن لسنا بأقل منهم شأناً، لقد سيطرنا على العالم بكل أدب وكان لدينا دعوة سامية
ولكن عندما أتى الاستعمار ابتداء من الاستعمار العثماني وما يليه من الاستعمارات هي من أثرت بهذه المنطقة، ولا زالت تحرص على أن تكون هذه المنطقة في حالة صراع مستمر.
نحن نملك كافة الأدوات لأن نكون دولة أو دول من الدول المتقدمة، الاقتصاد والعنصر البشري كل كيان ما يمكن أن يبهر العالم فهو موجود لدينا، أضف على ذلك بأنه تربطنا صلة الدم إضافة إلى ذلك نحن نملك من القيم ما لا يملكه غيرنا من المجتمعات الأخرى.

سيادة المستشار لو سمحت لي كيف تنظرون إلى مستقبل المنطقة خصوصا بعد انتصار الثورة السورية وتحجيم الدورة الإيراني في المنطقة؟
أنا باعتقادي أن اليوم باتت إيران تتقلص من خلال أفعالها التي انكشفت أمام المجتمع الدولي بتورطها بالفوضى التي حدثت في لبنان ، وكذلك القمع الذي حدث على الشعب السوري، وكذلك الفوضى التي تحدث في العراق وفي اليمن، فهذا هو الشعب السوري الآن يقول للنظام الإيراني نحن قادمون حتى نضع حدود لهذا التمرد الذي طال كافة المنطقة بثرواتها ومقدراتها البشرية.
- سيادة المستشار في نهاية هذا الحواراتقدم لك بالشكر الجزيل على المعلومات القيمة التي قدمتها، ونتمنى حقيقة أن تنتصر قضيتكم وتتخلصون من براثم هذا النظام الغاشم، النظام الإيراني الذي حقيقة عانا منه الشعب الأحوازي الأمرين وأتمنى أن يصل صوتكم .

معد الحوار رئيس التحرير
الاستاذ عادل قطف

علاء خليل

غزة .. نكبة وخذلان

علاء خليل/ كاتب فلسطيني

تعاني غزة اليوم من كارثة إنسانية غير مسبوقة بعد حرب إبادة دمرت البشر والحجر، وتركت القطاع يواجه مأساة جديدة تضاف إلى سنوات الحصار والمعاناة. آلاف القتلى والجرحى، مئات الآلاف من المهجرين، بيوت تحولت إلى أنقاض، ومستشفيات عاجزة عن تقديم العلاج في ظل انهيار كامل للقطاع الصحي. لا غذاء، لا ماء، لا مأوى، ولا أمل في غدٍ أفضل، بينما العالم يكتفي بالمشاهدة والصمت، تاركًا غزة تواجه مصيرها وحدها في ظل خذلان دولي مخزٍ.

المهجرون يفترشون الأرض في العراء، أو يكدسون في مدارس تفتقر إلى أبسط مقومات الحياة، وسط انتشار الأمراض والأوبئة بسبب نقص المياه النظيفة والصرف الصحي. الغذاء شحيح، والمساعدات الإنسانية تصل متأخرة وغير كافية، بينما يتهدد شبح المجاعة آلاف العائلات التي فقدت كل شيء. المياه الصالحة للشرب باتت رفاهية نادرة، بعدما دُمرت محطات التحلية وشبكات الإمداد، ليضطر السكان إلى شرب المياه الملوثة، ما ينذر بكارثة صحية مدمرة.

وفي مشهد أكثر إيلامًا، يقف آلاف الأطفال أيتامًا بعد أن فقدوا آباءهم وأمهاتهم تحت القصف، يعيشون في صدمة نفسية لن تمحوها الأيام، بينما تزداد أعداد الأرامل اللواتي وجدن أنفسهن بلا معيل في مجتمع منهك لا يقوى على النهوض. الآثار النفسية للحرب مروعة، والاحتياج إلى الدعم النفسي لا يقل أهمية عن الاحتياجات المعيشية، لكن هذا الجانب يكاد يكون غائبًا وسط فوضى الدمار والموت.

الصورة من عادل قطف

غزة اليوم ليست مجرد مدينة منكوبة، بل جرح مفتوح في الضمير الإنساني، وصورة حية للخذلان الدولي. المجتمع الدولي الذي يتغنى بحقوق الإنسان يقف عاجزًا، أو بالأحرى متواطئًا، في وجه هذه الكارثة. الدول والمؤسسات قادرة على تقديم الدعم، لكنها تتباطأ أو تمتنع، وكأن الموت في غزة أصبح مجرد رقم في نشرات الأخبار. إعادة الإعمار يجب أن تبدأ فورًا، دون عرقلة أو مماطلة، فالحياة في غزة توقفت، والانتظار يعني المزيد من المعاناة. يجب على الدول العربية والإسلامية والمجتمع الدولي تحمل مسؤولياتهم، وتقديم الدعم العاجل سواء بإغاثة المهجرين، وإعادة بناء المستشفيات والمنازل، وإرسال الغذاء والماء والدواء، مع الضغط لإنهاء الحصار الذي يحول غزة إلى سجن مفتوح.

ما يحدث في غزة اليوم ليس مجرد أزمة إنسانية، بل هو نكبة جديدة تكتب بدماء الأبرياء، وسط عالم يرى ويسمع لكنه يختار الصمت. فإلى متى سيستمر هذا الخذلان؟

الكاتب علاء خليل

الفنان ديلاور عمر

لوحة بعنوان "الحرية"

لوحة للفنان ديلاوير عمر تصور طفلًا يحمل راية كُتب عليها "الحرية"، بينما يضع قدمه على رأس تمثال يجسد ديكتاتورًا، في مشهد يرمز إلى انتصار الإرادة الشعبية على الاستبداد.

ديانا شعبان

هل نحن على عتبة ثورة... الرّوبوت الأم ؟

ديانا شعبان/نائبة رئيس التحرير

تتطور التكنولوجيا المستمرٍ يجلب معه أدوات مبتكرة يمكن أن تحدث فرقًا كبيرًا في حياة الأمهات والأسر بشكل عام. "الروبوت الأم" هو أحد هذه الأدوات الذكية التي تهدف إلى تقديم الدعم الشامل في رحلة الأمومة، مما يجعل الحياة أسهل وأكثر تنظيمًا.

"روبوت الأم" شريكًا فعالًا، فهو device ذكي مصمم خصيصًا لمساعدة الأمهات في التعامل مع المهام المختلفة المتعلقة بالعناية بالأطفال. تتضمن هذه المهام تقديم المساعدة في الرضاعة، وتغيير الحفاضات، وتهيئة مواعيد النوم، وحتى الترفيه عن الأطفال. بالإضافة إلى ذلك بعض الروبوتات مزودة بتقنيات الذكاء الاصطناعي، مما يسمح لها بتعلم تفضيلات الأطفال وتقديم الرعاية بطريقة مخصصة وتقديم الدعم النفسي من خلال التواصل مع الطفل وتعزيز مشاعر السعادة والراحة. فروبوتات الأم تستخدم تكنولوجيا متقدمة تشمل أجهزة الاستشعار، والذكاء الاصطناعي، والاتصال بالإنترنت.ويمكن للروبوت التواصل مع التطبيقات المحمولة، مما يسمح للأمهات بإدارة المهام ومراقبة أنشطة الأطفال بسهولة من هواتفهن.

لكن هناك تحديات ومخاوف من أن الاعتماد المفرط على هذه الروبوتات سيؤثر سلبا على تفاعل الأطفال مع البشر ويقلل من التواصل العاطفي، فيجب أن يظل التفاعل البشري بين الأم والطفل هو المحور الرئيسي وحيث أن الطفل لا يعتمد بشكل مفرط على الروبوت ويحصل على التفاعل البشري الكافي .

كما تبرز مخاوف حول أمان البيانات وحماية الخصوصية، خاصة مع وجود أجهزة تجمع معلومات شخصية فمن الضروري الحماية من الاختراقات والتأكد من أن الجهاز يعمل بأفضل أداء..كما لا يمكن التغاضي عن تكلفة شراء وصيانة روبوت الأم المرتفعة، مما قد يجعلها غير متاحة لكثير من الأسر.

الروبوت الأم يمكن أن يكون شريكًا ذكيًا وفعالًا في رحلة الأمومة، خاصة في تخفيف العبء اليومي وتقديم الدعم اللوجستي. ومع ذلك، يجب التعامل معه بحذر لتجنب المخاطر المحتملة، والتركيز على أن يظل التفاعل البشري بين الأم والطفل في قلب عملية التربية،و استخدام الروبوت كأداة مساعدة وليس كبديل.

فإذا كنتِ تفكرين في استخدام روبوت الأم، تأكدي من الموازنة بين الفوائد والمخاطر، واختيار الجهاز المناسب الذي يلبي احتياجاتك دون التضحية بسلامة طفلكِ وخصوصية عائلتكِ.

نائبة رئيس التحرير

ديانا شعبان

سندس الحسني

حقوق المرأة العراقية المنتهكة في ظل حكومات مابعد 2003

سندس الحسني/رئيسة المنظمة الدولية لنساء العراق

أن المنظمة الدولية لنساء العراق تستنكر وتشجب بل ترفض رفضا قاطعا تعديل قانون الاحوال الشخصية لعام 1959 رقم 188 والذي يجعل من المرأة جارية تباع وتشترى حسب أهواء المعمم والمرجع الديني حيث أن هذه الفتوى تبيح زواج الأطفال بسن 9 سنوات وبالتالي أخذ البرلمان العراقي على عاتقهِ تمرير مثل هذا القانون المقزز والذي آثار ضجة كبيرة في العالم.

لقد عكست فتاوى المعممين البلاء على المجتمع العراقي خلال العقدين الماضيين والان جاء دور المرأة لسحق كرامتها واذلالها وطمس ارادتها بحجة المذهب أو الدين.

على نساء العراق الوقوف بوجه هذا التعديل البشع لانها ستكون مواطنة من الدرجة الثانية ان وافقت عليهِ، ان على البرلمان العراقي الاخذ بنظر الاعتبار تصويت المرأة في هذا الموضوع الذي يخصها وحدها وعليه يجب عمل استفتاء لنساء العراق بنعم أو لا لهذا القانون الجائر بحق الام والابنة والأخت والزوجة.

المرأة نصف المجتمع وهي تربي النصف الآخر فمن العار على البرلمان العراقي ان يمرر مثل هذا التعديل دون موافقة المرأة العراقية عليهِ.

ان المنظمة الدولية لنساء العراق ستقوم برفع تقرير للأمم المتحدة وكافة منظمات حقوق الإنسان ومنظمات حقوق المرأة لدرء خطر هذا التعديل على المرأة بل على المجتمع باكملهِ.

لقد صوت البرلمان على هذا القانون الجائر الذي لايواكب التقدم الحضاري العالمي للمرأة ومرره خلال ثواني ولم يُصوِّت عليه الاغلبية.

نطالب الحكومة العراقية أن تسعى لإلغاء هذا التعديل بأسرع وقت ممكن وعدم الخوض فيه حاضرا او في المستقبل.

إن قوانين دولة بابل وآشور وسومر وأكد وقوانين حمورابي التي ماتزال شامخة في مسلته المشهورة في الأمم المتحدة وقبل آلاف السنين حفظت للمرأة كرامتها وحقوقها وهويتها العراقية لكننا نتفاجئ اليوم بأن ازلام وذيول ايران قد طمسوا حق المرأة العراقية في بناء وطن حر متقدم يواكب تطورات العالم الحديث لذلك مرروا على المجتمع العراقي هذا القانون المجحف بحق نساء العراق.

إن المرأة العراقية الصامدة الصابرة لن تستسلم فهي ابنة الملكة السومرية شبعاد وسليلة الملكة الاشورية سميراميس في التاريخ القديم أما على صعيد التاريخ المعاصر فهناك الشاعرة لميعة عباس عمارة ونازك الملائكة واول قاضية في الوطن العربي كانت عراقية وأول وزيرة في العالم العربي كانت عراقية، ومن ينسى النخلة العراقية الرائدة المهندسة المعمارية المبدعة زها حديد والتي تعتبر أيقونة الأيقونات في العصر الحديث على مستوى العالم باكملهِ ...ستبقى العراقية متوهجة ومتألقة رغم كل الصعاب التي وضِعت في طريقها *فالريح التي لاتكسرها تقويها.

سندس الحسني

أطفال المخيمات ماذا بعد هروب الأسد ؟؟

ريم عبيد

ريم عبيد/محررة في هيومان جورنال

تضم سوريا عددًا كبيرًا من المخيمات، خصوصًا في الشمال السوري، حيث يعيش النازحون في ظروف صعبة بسبب الحرب والنزوح المستمر.
وفيما يلي نذكر بعض المخيمات الرئيسية:
- المخيمات في شمال غرب سوريا (إدلب وريف حلب)
مخيم أطمة: أكبر مخيم في الشمال السوري، يقع على الحدود مع تركيا، يضم مئات الآلاف من النازحين.
مخيم قاح:
هو من أقدم المخيمات في المنطقة، ويعاني من أوضاع إنسانية صعبة.
مخيم كفر جالس: يقع قرب إدلب، وهو من المخيمات العشوائية لايحتوي على مقومات الحياة
مخيم دير حسان: من أكبر التجمعات في الشمال، يضم آلاف العائلات النازحة.
مخيم سرمدا: يقع بالقرب من معبر باب الهوى، وهو من المخيمات التي تشهد تدفقاً مستمراً للاجئين
مخيم إعزاز: يقع في ريف حلب الشمالي، ويضم عددًا كبيرًا من النازحين.

الصورة من ريم عبيد

المخيمات في شمال شرق سوريا (الحسكة والرقة ودير الزور)
مخيم الهول: من أشهر المخيمات في سوريا، يضم آلاف النازحين، بالإضافة لعائلات مقاتلي تنظيم داعش.
مخيم روج: يضم عائلات أجنبية مرتبطة بتنظيم داعش، وتمتلك إدارته قوات سوريا الديمقراطية.
مخيم عين عيسى: يقع في ريف الرقة، ويضم نازحين من مناطق مختلفة
مخيم المبروكة: يقع في ريف الحسكة، وهو غير آمن بسبب تكرار النزاعات.

المخيمات في الجنوب السوري
مخيم الركبان: يقع على الحدود السورية الأردنية، ويعاني سكانه من حصار خانق ونقص في المساعدات الإنسانية.
مخيم الحدلات: يقع في البادية السورية قرب الحدود الأردنية.

الصورة من ريم عبيد

أهمية هذه المخيمات
مخيم أطمة والهول والركبان تعتبر من أبرز المخيمات نظرًا لكثافة سكانها والوضع الإنساني الصعب فيها.
مخيم الهول له خصوصية بسبب وجود عائلات مقاتلي داعش، وهو يحظى بإهتمام دولي.
مخيم الركبان يعاني من عزلة شديدة ونقص في المساعدات بسبب موقعه الجغرافي البعيد عن مراكز الدعم الإنساني، وفيه أعداد كبيرة من مختلف المحافظات السورية ، أما بعد تطورات المشهد السياسي ورحيل الأسد الطاغية

تشير التقارير الحديثة إلى زيادة ملحوظة في عودة اللاجئين السوريين إلى منازلهم بعد التغيرات السياسية الأخيرة في البلاد. وفقًا للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، عاد حوالي 200,000 لاجئ إلى سوريا من الدول المجاورة بعد سقوط نظام بشار الأسد. بالإضافة إلى ذلك، عاد نحو 300,000 لاجئ من لبنان خلال العام الماضي نتيجة الصراعات هناك.

مع ذلك تعتبر نسبة العائدين صغيرة مقارنة بإجمالي عدد اللاجئين والنازحين السوريين، حيث يُقدَّر عددهم بأكثر من 13 مليون شخص منذ عام 2011. في شمال غرب سوريا، غادر أكثر من 71,000 شخص المخيمات خلال الشهرين الماضيين، لكن هذا العدد يُعتبر جزءًا بسيطًا من مليوني شخص يعيشون في تلك المخيمات.

الصورة من ريم عبيد

تُظهر الاستطلاعات أن ما يقرب من 30% من اللاجئين السوريين يرغبون في العودة إلى ديارهم خلال العام المقبل، وهي زيادة ملحوظة مقارنة بالسنوات السابقة. ومع ذلك، تواجه هذه العودة تحديات كبيرة، أبرزها تدمير المنازل والبنية التحتية، وغياب الخدمات وانتشار الأوبئة والأمراض،
و في استبيان شمل 29,693 نازحًا،
أفاد 94% منهم بأن منازلهم تعرضت لدمار كامل، وأشار 91% إلى غياب الخدمات الأساسية،
بينما رأى 98% أن الألغام تشكل تهديدًا مباشرًا.

لضمان عودة آمنة وكريمة، دعت المنظمات الإنسانية إلى زيادة الجهود في إعادة الإعمار، وتفعيل الخدمات الأساسية، ورفع العقوبات الاقتصادية ،
كما أكدت على أهمية تقديم الدعم المالي والمساعدات الغذائية للعائدين، وتوفير بيئة آمنة ومستقرة تسهم في استقرارهم.

يواجه الأطفال العائدون من المخيمات تحديات كبيرة بعد عودتهم إلى منازلهم المحطمة المعدومة ، حيث يجدون أنفسهم في بيئة غير مستقرة تفتقر إلى الخدمات الأساسية وفرص التعليم والرعاية الصحية.

ومن أبرز التحديات التي يواجهها هؤلاء الأطفال:

. صعوبة الإندماج الإجتماعي

عاش هؤلاء الأطفال لسنوات في المخيمات، مما جعلهم ينفصلون عن المجتمع السوري وعاداته وتقاليده ، كما أنهم يواجهون تهميشاً أو عنصرية في بعض الأحيان، خاصة إذا كانوا قد ولدوا في المخيمات ولم يتلقوا رعاية صحية كما لم يتم تسجيلهم في سجلات القيد للأسرة التابعين لها ، لجميعهم أو معظمهم

. الحرمان من التعليم

بعض الأطفال لم يلتحقوا بالمدارس أثناء إقامتهم في المخيمات،.قلة المدارس المؤهلة ، وصعوبة الحصول على وثائق رسمية تثبت مستواهم الدراسي.الحاجة إلى تقوية ورفع مستواهم التعليمي قبل إدماجهم مع أقرانهم في فصول دراسية مناسبة ،

. الأوضاع الاقتصادية الصعبة

العديد من الأسر العائدة تجد نفسها دون مصدر دخل، مما يجبر الأطفال على العمالة التي تكاد تكون غير آمنة ، وضعف الإمداد الحكومي في بعض المناطق، ما يجعل تأمين الاحتياجات الأساسية أمرًا صعبًا.

. إنعدام الأمن والإستقرار

بعض المناطق التي يعود إليها الأطفال لا تزال غير آمنة أو تعاني من تهديدات أمنية، مثل انتشار الألغام أو مخلفات الحرب في بعض المناطق مما يهدد حياتهم.

. الصدمات النفسية والتأثيرات الاجتماعية

معظم الأطفال عانوا من سنوات من النزوح والحرمان، مما أدى إلى مشاكل نفسية مثل القلق، والاكتئاب، واضطراب ما بعد الصدمة.
أما عن الحلول الواجب من تكاتف الحكومة والمنظمات الإنسانية بأقصى سرعة هي :
توفير برامج تعليمية خاصة لمساعدتهم على تعويض ما فاتهم، سواء من خلال مدارس ميدانية أو برامج تعليم عن بُعد.
دعم نفسي واجتماعي لمساعدتهم على التأقلم مع بيئتهم الجديدة والتعامل مع الصدمات التي تعرضوا لها.
تأمين فرص اقتصادية للأسر لمنع اضطرار الأطفال إلى العمل وإتاحة الفرصة لهم للعودة إلى مقاعد الدراسة.
تهيئة المجتمع المحلي لإستقبالهم دون تمييز، من خلال برامج توعوية وتدريبات تُسهّل إندماجهم.
تعزيز الأمن في المناطق للعائدين لضمان بيئة آمنة ومستقرة لهم.
إن إعادة دمج هؤلاء الأطفال بشكل صحيح في المجتمع وتعويضهم عن السنوات التي فقدوها تعد مسؤوليةً جماعيةً تحتاج إلى جهودٍ كبيرة حكومية ودولية ومنظمات المجتمع المدني
آملين أن تعود سوريتنا الحبيبة منارةً للعلم والحضارة ، وتخريج الأطباء والعلماء والأدباء كما كانت على مر العصور ، المشهود برجاحة عقولهم ، وفصاحة ألسنتهم ، وتفتح المدارس أمام الأجيال العائدة من بلدانٍ ومناطق النزوح ، كي يبنوا مستقبلاً مشرقاً ، وغداً أجمل وأروع وأبهى بإذن الله ....

ريم محمد عبيد

الصورة من ريم عبيد

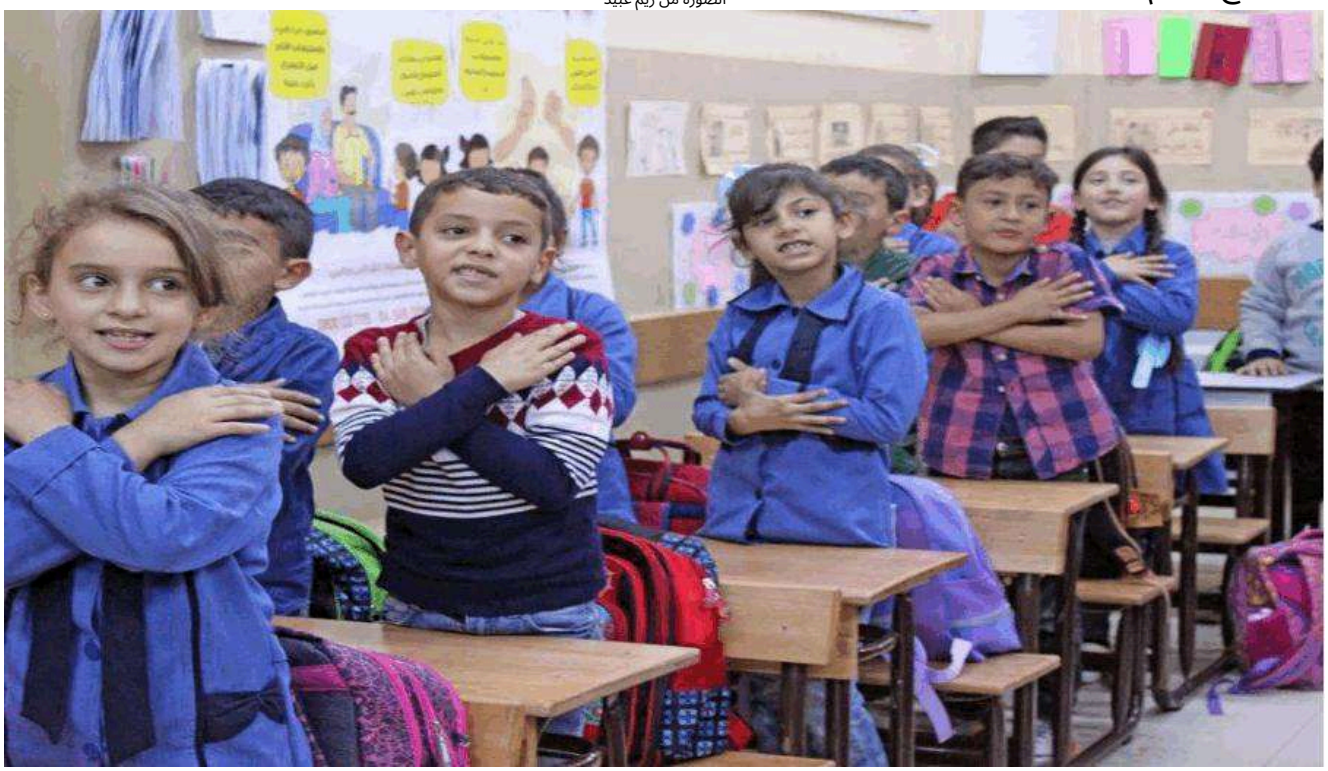

مظلومية شباب العراق تحت حكم الحاكم الجعفري

سندس الحسني

سندس الحسني/ كاتبة عراقية

يقبع آلاف الشباب المظلومين في سجون الحكومة العراقية.. سجون تضاهي سجن صيدنايا ارهابا وتعذيبا وقتلا بسبب المخبر السري الذي انتهك كل قيم الشرف والمبادئ فمعظم تقاريره مزيفة وغرضها الانتقام الشخصي او المذهبي والطائفي ...شباب بعمر الزهور تقبع خلف القضبان بلا ذنب ارتكبوه، ذنبهم الوحيد انهم ينتمون لمكون آخر أو مذهب آخر .

لقد وصلت المنظمة حالات يندى لها جبين الإنسانية حيث حكم الإعدام جاهز مع الادلة المزيفة ضد هؤلاء الشباب.
الأمر والادهى ان ابنائنا في هذه السجون يتعرضون للتعذيب والاذلال والاجبار على الاعتراف بجرائم ارهابية لم يرتكبوها وتحت أنظار حكومة الإطار وما قبلها من الحكومات التابعة لملالي ايران ولقد وصل مسامعنا أن بعض السجانين هم ايرانيون يقومون بتعذيب الشباب العراقي والتنكيل بهم ليس لجريمة ارتكبوها ولكن فقط لأنهم لاينتمون لمذهبهم ولا يخضعوا لمذهب ولاية الفقيه في ايران.
لقد تسلطت ايران على رقاب الشعب العراقي بمباركة امريكية بعد ان سلمت الولايات المتحدة العراق على طبق من فضة لإيران وأذنابها في العراق فعاثوا فسادا وقتلا ونهبا لخيرات العراق وثرواتهِ.

والعالم يراقب من بعيد لايهش ولاينش بل يكتسحه صمتٌ عميق.
لقد صرح مستشار الحكومة البلجيكية بهذا قبل أيام أثناء انعقاد المؤتمر العالمي للأمن وانعكاساتهِ على حقوق الإنسان في فرانكفورت حيث جاء في كلمته بأن الاتحاد الاوروبي يسعى ليكون له دور في العراق والمنطقة العربية بصورة عامة بعد صمتهم الذي دام اكثر من عقدين من الزمن على الانتهاكات والجرائم التي حصدت ارواح مئات آلاف الشباب.

الصورة من عادل قطف

أما نحن فنطالب منظمات حقوق الإنسان والأمم المتحدة بأن تأخذ دورا جديا في معالجة مايحدث في سجون العراق قبل أن تُنَفذ بابنائنا نفس المجازر التي نُفذت بأشقائنا في سجون نظام الأسد الارهابي كسجن صيدنايا السيء الصيت وغيره من سجون النظام السابق المنحل، ولقد شاهد كل العالم هذه الجرائم على شاشات التلفاز ومنصات التواصل الاجتماعي.
كما ندعو الامم المتحدة لأخذ دورها الفعال في إقامة العدل في العراق وباقي المنطقة العربية

رئيسة المنظمة الدولية لنساء العراق
المهندسة سندس الحسني

المؤتمر الدولي حول الأمن وتأثيراته على حقوق الإنسان 2025

عبدالله العبار.

عبدالله العبار/رئيس العلاقات العامة في EICDHR

عُقد المؤتمر الدولي حول الأمن وتأثيراته على حقوق الإنسان في مدينة ماربورغ الجامعية الألمانية تحت رعاية الهيئة الأوروبية الدولية للتنمية وحقوق الإنسان. ركز المؤتمر على مناقشة الأزمات العالمية والإقليمية الملحة، وتأثيراتها على الأمن وحقوق الإنسان، إضافة إلى بحث الحلول الممكنة لهذه التحديات.

الشخصيات المشاركة

افتتح المؤتمر أحمد الأحمد، رئيس الهيئة الأوروبية الدولية للتنمية وحقوق الإنسان، بحضور شخصيات بارزة من مختلف المجالات، من بينهم:

• رئيس السلطة التنفيذية لدولة الأحواز.
• السيدة سيفيم يوزغولين، عضو المجلس البلدي في ماربورغ.
• الدكتور كورت ديبوف، مستشار رئيس الوزراء البلجيكي.
• السيد فرناندیز ألبرتو، منسق مركز الاتصالات الاستراتيجية لمكافحة الإرهاب (CSCC) في وزارة الخارجية الأمريكية.
• السيد غابرييل سوما، مستشار الرئيس الأمريكي السابق لشؤون الشرق الأوسط.
• الدكتور مينا إبراهيم، من مركز أبحاث النزاعات بجامعة ماربورغ.
• الأستاذ محمد المعروف ممثل عن مركز الرافدين الدولي للعدالة في جنيف
• الأستاذ عبدالله العبار رئيس العلاقات العامة في EICDHR
• الأستاذ عادل قطف رئيس تحرير مجلة هيومان جورنال
• الأستاذة سندس الحسني رئيسة المنظمة الدولية لنساء العراق.
و نخبة من المحامين و المستشاريين الدوليين و الناشطين.

المحاور الرئيسية للمؤتمر

تناول المؤتمر مجموعة من القضايا المحورية التي تعكس التحديات الإقليمية والدولية المعقدة، ومنها:

1. النزاعات الإقليمية وتأثيراتها:
• سوريا: أكد المشاركون على حق الشعب السوري في تقرير مصيره وبناء دولة مستقلة بعيدًا عن التدخلات الخارجية. كما شددوا على ضرورة تنفيذ العدالة الانتقالية لمحاسبة المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان وضمان أمن المواطنين السوريين.
• العراق: تم تسليط الضوء على أهمية تحقيق الاستقرار الأمني في العراق، لا سيما من خلال مكافحة الميليشيات المدعومة من إيران ومحاسبتها على انتهاكاتها.

• الأحواز: تمت الإشارة إلى الانتهاكات الجسيمة التي تمارسها الحكومة الإيرانية ضد الشعب الأحوازي، مع التأكيد على ضرورة حماية حقوقه.
• لبنان واليمن: شدد المشاركون على أهمية تحقيق الاستقرار في هذين البلدين من خلال الحد من التدخلات الإيرانية التي تغذي الصراعات وعدم الاستقرار.

2. احترام حقوق الإنسان:
• أكد المؤتمر على أهمية العدالة الانتقالية في مناطق النزاع لضمان حماية حقوق الإنسان ومعالجة تداعيات الأزمات.
• تم التأكيد على حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، مع إدانة الجرائم المرتكبة في قطاع غزة باعتبارها انتهاكات صارخة للقانون الدولي.

3. مكافحة التأثيرات المدمرة:
• ناقش المؤتمر الدور التخريبي الذي تلعبه إيران عبر دعم الميليشيات في عدة دول، مما يؤدي إلى زعزعة الاستقرار الإقليمي.
• تم التأكيد على ضرورة محاسبة إيران دوليًا على تدخلاتها ودعمها للجماعات المسلحة.
• كما تناول المؤتمر الأنشطة الروسية في أوكرانيا وتأثيراتها السلبية على الأمن الأوروبي والدولي.

أهمية المؤتمر واختيار ماربورغ كموقع للحدث

يؤكد اختيار مدينة ماربورغ الجامعية لاستضافة المؤتمر على أهميتها الأكاديمية ودورها في دعم الدراسات والأبحاث المتعلقة بالشرق الأوسط وحلول النزاعات. كما يعكس المؤتمر العلاقة الوثيقة بين البحث العلمي وتطوير الحلول السياسية الدولية. ويسلط الضوء على الدور الفاعل لألمانيا كقوة إقليمية ودولية، لا سيما في القضايا الإنسانية مثل الأزمة السورية.

السيد كورد مستشار رئيس مجلس الوزراء البلجيكي و السيد أحمد الأحمد رئيس مجلس إدارة EICDHR

نتائج وتوصيات المؤتمر

1. دعم الحقوق الوطنية:
• التأكيد على حق الشعب السوري في تقرير مصيره وبناء دولة مستقلة وعادلة.
• دعم حقوق الشعب الأحوازي والمطالبة بمحاسبة إيران على انتهاكاتها الجسيمة لحقوق الإنسان.
• التشديد على حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، والدعوة إلى تحقيق دولي في الجرائم المرتكبة في غزة.
2. الحد من الأدوار التخريبية:
• دعوة المجتمع الدولي إلى التعاون لمكافحة الأنشطة التخريبية لإيران وميليشياتها في سوريا والعراق ولبنان واليمن.
• المطالبة بفرض عقوبات دولية صارمة على الجهات التي تهدد الأمن الإقليمي.
3. العدالة الانتقالية:
• التركيز على تنفيذ العدالة الانتقالية في سوريا والعراق لضمان محاسبة مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان، والمساهمة في بناء مستقبل سلمي.
• دعم المساعدات الإنسانية وتعزيز التنمية المستدامة في المجتمعات المتضررة من النزاعات.

ختام المؤتمر

أكد المؤتمر الدولي حول الأمن وتأثيراته على حقوق الإنسان على أهمية مواجهة التحديات الإقليمية والدولية من خلال تعزيز التعاون بين الدول والمنظمات الدولية. كما ركز على احترام حقوق الإنسان وتعزيز العدالة الانتقالية. ويُعتبر هذا المؤتمر خطوة مهمة نحو تعزيز الاستقرار والسلام العالمي، مع إبراز دور ألمانيا ومدينة ماربورغ في معالجة هذه القضايا المعقدة.

هل نستطيع بناء سوريا جديدة بوعي سياسي حقيقي؟

ميسون محمد

ميسون محمد/ كاتبة سورية

بعد التحرر من النظام البائد، يقف السوريون على أعتاب مرحلة جديدة، حيث لم تعد الأسئلة المطروحة تدور حول الماضي فقط، بل باتت تتعلق بمستقبل لا يزال ضبابيًا. فهل امتلك السوريون، بعد أكثر من عقد من الثورة والنضال، القدرة على تشكيل مشروع وطني متكامل وهل أصبح لديهم وعي سياسي يُترجم إلى أفعال منظمة؟

ففي ظل هذه التحولات، لم يعد الواقع يسمح بالمزيد من التجريب، بل بات يفرض حسم الخيارات الكبرى. فلم يعد الحديث عن الوعي السياسي مجرد ترف فكري، بل تحول إلى ضرورة وجودية تحدد مصير سوريا الجديدة. وعليه، يبقى السؤال المطروح: هل نحن أمام حالة من النضج السياسي القادر على بناء مشروع وطني حقيقي، أم أن التشرذم والانقسامات باتت قدَرًا لا يمكن الخلاص منه؟

الصورة من عادل قطف

الوعي السياسي السوري بين التجربة والواقع

من المؤكد أن السوريين لم يكونوا يومًا بعيدين عن السياسة، لكنها كانت محكومة بسقف محدد لم يسمح بتطورها بشكل طبيعي. فقد جعلت عقود الاستبداد الحديثَ في الشأن السياسي محفوفًا بالمخاطر، حتى انفجرت الثورة، وحولت الشوارع إلى ساحات للنقاش، وبدأ السوريون باستعادة دورهم السياسي.

إلا أن هذا الانتقال من الوعي إلى الفعل لم يكن سلسًا، بل هي عملية تحتاج إلى تنظيم وإدارة وفق طرق واضحة. إلا أن ماحدث هو أن الطموح المشروع بالتغيير اصطدم بغياب الخبرة، وبقوى داخلية وخارجية استغلت الفوضى لفرض أجندتها. ومع تعدد الفصائل والكيانات السياسية، ظهر واقع جديد لم يكن فقط انعكاسًا لاختلاف الرؤى، بل أيضًا نتيجة لغياب أدوات العمل الجماعي.

ومع ذلك، لا يمكن إنكار أن السوريين باتوا أكثر إدراكًا لأهمية التنظيم، حتى وإن لم يتمكنوا بعد من بلورة كيان يعبر عن تطلعاتهم. فالتجربة القاسية جعلتهم أكثر وعيًا بحقيقة أن السياسة ليست مجرد موقف ضد السلطة، بل هي عملية تتطلب بناء مؤسسات تمتلك الشرعية والقدرة على الفعل.

المجتمع المدني: بين الاستقلالية والارتهان

عندما انهارت مؤسسات الدولة في المناطق المحررة، برز المجتمع المدني كبديل ضروري، حيث لعب دورًا حيويًا في تقديم المساعدات، وتوثيق الانتهاكات، ونشر الوعي الحقوقي. غير أنه، في المقابل، وجد نفسه في مواجهة معادلات صعبة، فمن جهة، حاول الحفاظ على استقلاليته، ومن جهة أخرى، اضطر للتعامل مع الجهات المانحة التي فرضت عليه أجنداتها.

وهنا يطرح السؤال نفسه: هل فقد المجتمع المدني روحه الثورية؟ وهل أصبح مجرد وسيط لتنفيذ مشاريع خارجية بدلًا من أن يكون قوة محركة للتغيير؟ في الواقع، لقد فقدت العديد من المنظمات بوصلتها، وتحولت إلى مؤسسات بيروقراطية تسعى إلى الاستمرار أكثر من سعيها إلى التأثير، وهو ما يفسر غيابها عن صناعة القرار السياسي، رغم أنها كانت في طليعة المشهد خلال السنوات الأولى من الثورة.

إلى أين تتجه الجهود الجماعية السورية؟

على الرغم من المحاولات المتعددة خلال السنوات الماضية لإنشاء كيانات سياسية واجتماعية جامعة، لا تزال التساؤلات قائمة حول مدى نجاح هذه الجهود في تحقيق غاياتها. فهل تمكن السوريون فعلاً من تجاوز خلافاتهم والتوحد ضمن مشروع مشترك، أم أن التحديات لا تزال تعترض طريقهم؟

إن الواقع يشير إلى أن هناك صعوبات حقيقية أمام أي محاولة لتشكيل كيان موحد، لكنها ليست بالضرورة دليل فشل، وإنما تعكس طبيعة المرحلة وتعقيداتها. فالاختلافات السياسية، والتدخلات الخارجية، وانعدام الثقة بين المكونات المختلفة، كلها تحديات جوهرية أمام أي مشروع جامع.

مع ذلك، فإن هذه العقبات لا تعني استحالة الوصول إلى نموذج ناجح، بل تفرض ضرورة مراجعة الأساليب والاستراتيجيات المتبعة. فبدلاً من إعادة إنتاج المبادرات السابقة، يحتاج السوريون اليوم إلى تفكير جديد يقوم على بناء تفاهمات حقيقية، وإيجاد آليات مرنة تستوعب التنوع دون أن تتحول إلى ساحة صراع دائم.

الصورة من عادل قطف

مستقبل سوريا بين الواقع والطموح

إذا كان الوعي السياسي السوري قد مر بمراحل مختلفة، فإن التحدي اليوم ليس فقط في استيعاب العقبات السابقة، بل في القدرة على تحويلها إلى استراتيجيات واقعية. فالتجربة أثبتت ان تجاوز الانقسامات ليس مجرد خطاب، بل هو عملية تحتاج إلى إرادة سياسية واضحة، وخلق بيئة تسمح بتفاعل مختلف الأطراف ضمن إطار وطني لا يخضع للإقصاء أو التخوين.

إن إعادة بناء سوريا تتطلب جهدًا مشتركًا على مستويات عدة، بدءًا من فتح قنوات حوار وطني حقيقية بين مختلف القوى والتيارات، ومرورًا بتمكين الفئات المهمشة، لا سيما الشباب والنساء الذين لعبوا دورًا محوريًا في الثورة، لكنهم ما زالوا خارج دوائر صنع القرار، وانتهاءً بإعادة بناء مؤسسات قوية وشفافة تقوم على الكفاءة لا على الولاءات.

إلى أين نتجه الآن؟

لم يعد ممكنًا الحديث عن إعادة بناء سوريا دون الاعتراف بأن جميع الحلول السياسية والاقتصادية والاجتماعية يجب أن تكون نابعة من إرادة السوريين أنفسهم، ولم يعد مقبولًا أن تبقى المشاريع الوطنية رهينة لمعادلات القوى الإقليمية والدولية. فمستقبل سوريا لن تصنعه الاتفاقات الخارجية، بل يصنعه السوريون حين يدركون أن الحلول ليست بيد الآخرين، وإنما في قدرتهم على تجاوز خلافاتهم وإعادة رسم أولوياتهم.

وهذا يتطلب إرادة حقيقية للخروج من عقلية الإقصاء والانغلاق نحو عقلية الشراكة، كما يتطلب القدرة على رؤية الآخر كحليف محتمل لا كخصم دائم، فضلًا عن إدراك أن بناء سوريا الجديدة لا يكون فقط بإسقاط النظام القديم، بل بتأسيس دولة تحترم التعددية، وتحمي الحقوق، وتعيد للسوريين ثقتهم بأنفسهم وبوطنهم.

في النهاية، لا أحد يمتلك إجابة جاهزة حول ما سيحدث، ولكن المؤكد أن التاريخ لا ينتظر المترددين، ومن لا يستطيع استثمار اللحظة المناسبة قد يجد نفسه لاحقًا مجرد متفرج على مصيره وهو يُرسم بيد غيره. فهل نحن مستعدون أخيرًا لامتلاك زمام المبادرة، أم أننا سنواصل إضاعة الفرص؟

ميسون محمد

العقوبات الأوروبية بين الوعود والمطالب

عبد القادر عبيد

عبد القادر عبيد/صحفي في هيومان جورنال

بعد شهرين ونصف من سقوط نظام الأسد قرر الاتحاد الأوروبي تخفيف بعض العقوبات المفروضة على البلاد. جاء هذا القرار في سياق التغيرات السياسية التي طرأت على المشهد السوري، حيث رفع الاتحاد الأوروبي بعض العقوبات المفروضة على قطاعات الطاقة والنقل والقطاع المالي، مع تقديم تسهيلات محدودة في التعاملات المصرفية. غير أن هذه الخطوة، رغم أهميتها، لا تزال دون مستوى التوقعات، حيث تستمر بروكسل في فرض شروط ومطالب عديدة مقابل تقديم دعم أوسع للحكومة السورية الجديدة. فبدلاً من تقديم مساعدة حقيقية وملموسة، اختارت أوروبا أسلوب المراقبة ورفع سقف التوقعات، مما يعكس نهجًا مترددًا يعتمد على الضغط السياسي أكثر من كونه مسعى لدعم الاستقرار في البلاد.

يبدو واضحًا أن القرار الأوروبي لم يأتِ منفصلًا عن التوجهات الأمريكية التي لا تزال تراقب الملف السوري بحذر، دون اتخاذ خطوات فعلية لدعم الحكومة الجديدة. وبينما أبدت دمشق بوادر حسن نية في التعامل مع المجتمع الدولي، لم تقابلها أوروبا والولايات المتحدة سوى بالمزيد من الشروط، مثل مطالبة الحكومة الجديدة بإشراك الاحزاب المحسوبة على الاكراد في شمال شرق سورية عبر ضم قوات سوريا الديمقراطية إلى الجيش السوري، وإشراك الأقليات في السلطة لضمان تشكيل حكومة شمولية. هذه المطالب، وإن كانت تبدو في ظاهرها خطوة نحو بناء نظام أكثر انفتاحًا، إلا أنها تُستخدم كأداة ضغط سياسي، مما يجعل رفع العقوبات يبدو وكأنه مناورة سياسية أكثر منه بادرة دعم حقيقية. فالاتحاد الأوروبي لا يزال يشترط تحقيق إصلاحات موسعة، لكنه في الوقت ذاته لم يقدم أي دعم ملموس، بل يكتفي بمراقبة الأوضاع، في توافق واضح مع السياسة الأمريكية التي تعتمد على فرض المزيد من الشروط بدلاً من تقديم المساعدة الفعلية.

الصورة من عبدالقادر عبيد

الصورة من عادل قطف

على صعيد آخر، لا تزال قضية اللاجئين السوريين في أوروبا ورقة سياسية بيد الحكومات الأوروبية، حيث يتم الترويج لرفع العقوبات كخطوة نحو تحسين الأوضاع في سوريا بما يسمح بعودة اللاجئين. لكن في الواقع، لا يزال اللاجئون يترقبون سياسات أكثر وضوحًا تجاه مستقبلهم، حيث لا توجد حتى الآن أي مؤشرات حقيقية على دعم أوروبي جاد يعزز الاستقرار في سوريا ويمهد لعودة آمنة لهم. وبينما تستمر العقوبات بشكلها الجزئي، فإن الاتحاد الأوروبي يبدو وكأنه يوازن بين تقديم بوادر حسن نية شكلية وبين الاستمرار في ممارسة الضغوط على الحكومة الجديدة، مما يجعل رفع العقوبات خطوة رمزية أكثر من كونها تحركًا جادًا نحو إعادة الإعمار والاستقرار.

في ظل هذه المعطيات، يبقى السؤال المطروح: هل ستؤدي هذه السياسة الأوروبية إلى تحقيق استقرار حقيقي في سوريا، أم أنها ستُبقي البلاد في دوامة من المراقبة والمطالب دون حلول فعلية؟ الإجابة على هذا السؤال ستعتمد على مدى قدرة الحكومة السورية الجديدة على إدارة التفاوض مع الغرب، وكذلك على استعداد الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة لتجاوز نهج المراقبة والدخول في شراكة حقيقية تساهم في إعادة بناء سوريا بشكل فعلي، بعيدًا عن المناورات السياسية التي لا تزال تتحكم في المشهد.

الصحفي عبد القادر عبيد

أخبار EICDHR

تعلن الهيئة الأوروبية الدولية للتنمية وحقوق الإنسان عن فتح باب التسجيل في دبلوم "العدالة الانتقالية والقانون الجنائي الدولي"، المخصص لأعضاء نقابة محامي درعا، والذي سيُعقد عبر منصة ZOOM.

🗓️ التاريخ: الأحد، 3 سبتمبر 2025
⏰ الوقت: 11:00 صباحًا بتوقيت سوريا
🌐 المكان: عبر ZOOM

🎯 الفئة المستهدفة: أعضاء نقابة محامي درعا

أبرز محاور الدبلوم:
• مدخل إلى العدالة الانتقالية: التعريف والأهداف
• دراسات حالة من تجارب دولية في العدالة الانتقالية
• القانون الجنائي الدولي والمحاكم الجنائية الخاصة
• آليات المحاسبة الدولية ودور المحامين في تحقيق العدالة

أصدرت الهيئة الأوروبية الدولية للتنمية وحقوق الإنسان (EICDHR) بيانًا اليوم تعرب فيه عن قلقها العميق إزاء التصريحات الأخيرة بشأن الوضع في جنوب سوريا، مؤكدة رفضها لأي شكل من أشكال التدخل في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة.

وشددت الهيئة على ضرورة احترام سيادة سوريا ووحدة أراضيها، مؤكدة أن الحل يجب أن يكون عبر حوار وطني شامل دون ضغوط خارجية، مع ضمان حقوق جميع السوريين، بمن فيهم أبناء الطائفة الدرزية، وفق القوانين الدولية ومبادئ حقوق الإنسان.

تقدمت الهيئة الأوروبية الدولية للتنمية وحقوق الإنسان بأحر التهاني والتبريكات إلى المسلمين حول العالم بمناسبة حلول شهر رمضان المبارك، متمنية أن يكون شهر خير وسلام يعم البشرية جمعاء.

وأكدت الهيئة في بيانها على أهمية قيم التسامح، والتضامن، والعدل التي يجسدها هذا الشهر الكريم، داعية إلى تعزيز مبادئ حقوق الإنسان، والتعاون الإنساني، ودعم الفئات الأكثر احتياجًا، خصوصًا في المناطق المتأثرة بالنزاعات والأزمات.

EICDHR
www.eicdhr.org
Europäische Internationale Kommission für Entwicklung und Menschenrechte
EICDHR e.V/VR5727
24.02.2025
بيان صادر عن الهيئة الأوروبية الدولية للتنمية وحقوق الإنسان (EICDHR)
تعبّر الهيئة الأوروبية الدولية للتنمية وحقوق الإنسان (EICDHR) عن قلقها العميق إزاء التصريحات الأخيرة المتعلقة بالأوضاع في جنوب سوريا، وتؤكد موقفها الثابت الرافض لأي شكل من أشكال التدخل في الشؤون الداخلية للدول.
تؤكد الهيئة على ضرورة احترام سيادة سوريا ووحدة أراضيها، وتشدد على أن الحلول يجب أن تأتي من خلال الحوار الوطني البناء بين جميع مكونات المجتمع السوري، بعيدًا عن أي ضغوط أو تدخلات خارجية.
كما تؤكد الهيئة على أهمية حماية حقوق جميع المواطنين السوريين دون تمييز، بما في ذلك الطائفة الدروز في الجنوب، وضمان سلامتهم وأمنهم وفقًا للقوانين الدولية ومبادئ حقوق الإنسان.
تدعو الهيئة جميع الأطراف إلى ضبط النفس وتجنب التصعيد، وتذكّر بأن الحوار السلمي هو السبيل الوحيد لتحقيق الاستقرار والسلام. كما تشدد على ضرورة تقديم الدعم الإنساني العاجل للمناطق المتضررة وتسهيل وصول المساعدات إلى جميع المحتاجين.
تجدد الهيئة التزامها بالعمل مع الشركاء الدوليين والمحليين لتعزيز السلام والاستقرار في سوريا، ودعم الجهود الرامية إلى بناء مجتمع عادل يحترم الحقوق والحريات الأساسية للجميع.
صادر عن:
الهيئة الأوروبية الدولية للتنمية وحقوق الإنسان (EICDHR)
التاريخ: 24/02/2025

هيومان جورنال

منارة إنسانية للأعلام

“التدخل في شؤون الدول انتهاك لحقوق الإنسان، وعبثٌ بأمن الشعوب التي ناضلت من أجل حريتها. من حق الأمم التي تحررت بثوراتها أن تقرر مصيرها وتحافظ على وحدتها دون وصاية أو تدخل خارجي.”

أحمد محمود الأحمد